

اسارها في حرب تشرين ودخلت بذلك دائرة الفعل بعد ان كانت ضمن دائرة ردود الفعل ، وحققت نصرا عربيا لا مرية فيه بفضل تضحيات كثيرة لا تتقل شأوا عن تضحيات الفلسطينيين أنفسهم في ثورتهم المعاصرة . وهكذا فان شكل المكاسب التي تسعى المقاومة الى تحقيقها في ظل اختلال موازين القوى لا بد ان يتقرر ليس فقط من خلال انتصارات الفلسطينيين وتضحياتهم — والانتصارات والتضحيات كانت ميزات الفلسطينيين عندما كانوا يقفون وحدهم في فترة ما بين الحربيين — وانما ايضا من خلال انتصارات العرب الذين قاتلوا معركة تشرين وضحوا فيها .

المكون الثاني في صنع القرار الفلسطيني كان ينبع من ضرورة اتخاذ موقف فلسطيني ازاء احتمالات التسوية . واذ كانت بعض الاراء حاولت في المجلس ان تخفف من احتمالات التسوية فما ذلك الا لمحاولة وضع البدائل لمواجهة فشل التسوية ، ان فشلت . كما ان الدعوة الى تخريب التسوية هي اقرار معكوس باحتمالها الارجح . وقد تشكلت هذه القناعة بالتسوية من عناصر عدة بعضها متعلق بنتائج حرب تشرين وما خلفته من وقائع جديدة على جانبي الصراع ، وبعضها افتقرن بمحاولة فهم الاثار التي تتركها العلاقات الدولية على منطقتنا . فعلى الجانب العربي من الصراع كان هناك فهم لاهداف حرب تشرين : تحريك الركود الذي ران على مسألة الاحتلال ، تحرير جزء من التراب العربي وفرض تسوية بفعل النتائج العسكرية للحرب . وعلى الجانب الاسرائيلي ، فان الاطلالة الفلسطينية على ما يجري هناك كانت جلية ومدركة تفاعل المأزق الذي ولدته الهزيمة العسكرية الاسرائيلية ، وعلى وعي بحجمها الحقيقي الذي وان كان جرى احيانا تهويل بشأنه ، فان مقاييسه الفعلية لا تعني الهزيمة المطبقة لاسرائيل ، وانما تعني الهزيمة — في حدود التسوية . بجانب ذلك فقد برز العامل الدولي في تشكيل القناعة الفلسطينية بالتسوية تحت عنوان سياسة الانفراج لدولي التي تحكم علاقات الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد لسوفيياتي . وعلى الرغم من انه لم يظهر في جلسات المجلس تحليل دقيق ل**ادوافع** هذه لسياسة **آثارها** التي كانت تسيطر على جو الحوار الفلسطيني كانت تتجه في لمجرى التالي : ان سياسة الانفراج هي نهاية للحرب العالمية الثالثة (الحرب الباردة الحروب المحلية الصغيرة التي وراها الاتحاد السوفيياتي والولايات المتحدة) ، وبذلك ان تسوية المسائل العالقة بين العسكريين قد دخلت في حيز التنفيذ (ظهرت آثارها ، فينتام وتبدو الان في المانية وكوريه) ، وبذلك فلا بد ان تنعكس آثار هذه السياسة لى منطقتنا — على قضيتنا — كما انعكست في مناطق اخرى ، في شكل تسوية ما ، لامحها غير مصممة سلفا وانما تقررها موازين القوى الراهنة .

هذه التسوية ، لن تكون في مصلحة اسرائيل باطلاق نتيجة موازين القوى الراهنة . فاسرائيل نظرا لهزيمتها العسكرية ستجد نفسها مضطرة الى ديم « تنازلات » على شعبنا ان يحسن استثمارها . كما ان المراهنة على الجهد عربي الذي خرج بحرب تشرين من اسار قيود الخوف والشعور بالنقص اللذين دتتهما حرب حزيران هي مراهنة مجدية . وبجانب ذلك فان موقف الاتحاد السوفيياتي ، نضال شعبنا — والموقف السوفيياتي عنصر فعال في التسوية — والتفسير سوفيياتي للقرار ٢٤٢ ، وهو ما سوف تقوم عليه التسوية ، سيكونان من الضمانات

ظهر في العدد ٢٤ من مجلة شؤون فلسطينية الذي صدر لدى افتتاح المجلس دراستان من وجهتي نظر خلفيتين عن سياسة الانفراج الدولي .